

## الإستقرار السياسي في الملكيات العربية من مقاربة الشرعية الى سيرووات الشرعية

## The Political Stability in the Arab monarchies From the Legitimacy Approach to the Legitimation Processes

موزاي بلال

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02 (الجزائر)، bilal\_univ@mive.fr

تاريخ النشر: 2021/10/29

تاريخ القبول: 2021/09/13

تاريخ الاستلام: 2021/05/30

## ملخص:

لقد إستطاعت الملكيات العربية الثمانية أن تتكيف مع موجة التغيير التي جاءت سنة 2011 بشكل إستثنائي مقارنة بالأنظمة الجمهورية؛ فالمطالب لم تكن راديكالية بالمقابل جاءت المخرجات متنوعة؛ وعبرت بشكل عام عن نموذج خاص للسيطرة يأخذ في الحسبان طبيعة الحقل الثقافي والاقتصادي والسياسي في كل مجتمع. صحيح أن تناغم الملكيات العربية مع القيم الدينية والقبلية للثقافة العربية قلل من موجة الثورات فيها؛ لكن غياب الثورات لا يعني شرعية النظام بالضرورة، كل الأنظمة شرعية حتى يوم إختيارها. فالمملكيات العربية نتيجة الموقع الجيوإستراتيجي والموارد الطبيعية إستطاعت أن تتكيف بشكل جيد، بينما تسعى في إطار الحفاظ على أمنها الاقليمي مساعدة الملكيات الفقيرة عسكريا واقتصاديا من قبيل: (البحرين، عمان والمغرب..).

**كلمات مفتاحية:** الاستقرار السياسي، الملكيات العربية، مقاربة، الشرعية، الشرعية.

**Abstract:**

The eight Arab monarchies were exceptionally able to adapt with the wave of change that occurred in 2011 compared to the republican regimes. Actually, the demands were not radical, and the outcomes were varied. In general, it expressed a special model of control that takes into account the nature of the cultural, economic and political field in each society. It is true that the harmony of Arab monarchies with religious and tribal values of Arab culture has reduced the wave of revolutions. However, the absence of revolutions does not necessarily mean the legitimacy of the regime because all regimes are legitimate until the day they collapse. Due to their geostrategic location and natural resources, Arab monarchies have been able to adapt well, while they seek to help, militarily and economically, the poor monarchies such as Bahrain, Oman and Morocco in order to maintain the regional security.

**Keywords:** Political Stability; Arab monarchies; Approach; Legitimacy ; Legitimation.

## مقدمة:

لقد أشار نيكولا ميكيافيلي الى الإعتبارات البراغماتية والالأخلاقية لأنظمة الحكم؛ سواء في نظريته حول النظام الملكي في عمله الشهير (الأمير **The Prince**)، أو نظرية النظام الجمهوري في كتابه مطارحات **Discourses**، وفي كلتا الحالتين يؤكد ميكيافيلي على فكرة أن القيادة السياسية الناجحة تتطلب القدرة التامة على حيازة السلطة وإحتكار العنف المشروع، بما يشمل أساليب الخداع و التخويف وحتى توظيف كوكبة المصالح .

بالنسبة للأوضاع الإستبدادية مثلا تشير الأعمال التي تشدد على ديناميات التعويض أو التبادل بين السلطة والمجتمع الى أهمية الرفاه الاقتصادي في الرضى عن الحكم. فوقها، قد يسمح النمو والنجاح الإقتصادي بتحمل غياب الحرية وإنتهاكات أكثر الحقوق أولية.

ضمن هذا السياق يمكن فهم ربما الإستثناء الذي حدث مع موجة الحراك سنة 2011 في العالم العربي؛ والتي مست أغلبية النظم الجمهورية دون الأنظمة الملكية، هذا الإستثناء الذي ربطه بعض الباحثون بالخصائص التي وُثقت بها هذه الملكيات نفسها؛ من قبيل الظهور كحكم بين الجماعات السياسية، و تقليص هامش اللابقيين فيما تعلق بالتداول على السلطة، مع توفير هامش من الرفاهية يترك إنطبعا لدى الناس بأن النظام السائد يستحق التأييد. فالملكية كما قال ونستون تشرشل نظام فعال جدا، عندما تفوز بريطانيا بحرب، الجميع يصرخ فلتعش الملكة، بينما عندما تخسر حربا، يطالب الجميع بسقوط رئيس الوزراء.

## إشكالية البحث:

تمثل ظاهرة الإستقرار السياسي التي تعيشها الملكيات العربية في العقود الأخيرة -في سياق الحراك العربي- إستثناء يتطلب التوقف عنده ودراسة طبيعة هذا الإستقرار؛ بغية فهم تفوق الملكيات العربية على الأنظمة الجمهورية من حيث القدرة على التكيف مع مطالب شعوبها، من دون أن تضطر الى فتح المجال للتنافس على السلطة (لأنها محسومة وراثيا).

وعليه تأتي الدراسة لتطرح الإشكالية الآتية: كيف يمكن تفسير الإستقرار السياسي في الملكيات

العربية ؟ وهل تكفي مستقبلا عمليات الشرعنة لتعويض تآكل شرعية هذه الأنظمة ؟

## فرضيات البحث:

## الفرضية الرئيسية:

- الإستقرار السياسي في الملكيات العربية مرتبط بشكل كبير بفعاليتها في توظيف قدراتها الربعية ومكانتها الجيوإستراتيجية.

## الفرضيات الفرعية:

- الإستقرار السياسي ليس مرتبط بالضرورة مع مستوى معين من الديمقراطية.
- قدرة الملكيات العربية على فتح ورشات الإصلاح نابع من حسم سؤال التنافس على السلطة .
- الإنتخابات في الملكيات العربية الية إستقرار لا تهديد لإستمرارية السلطة.
- فعالية منطق السيطرة الذي تفرضه الملكيات العربية ليس نتيجة الإكراه فقط، بل يعود لطبيعة الممارسات السوسيو-إقتصادية .

## أهداف البحث:

تحاول الدراسة فهم لماذا إستمرت الملكيات العربية لفترة طويلة مقارنة بأنظمة إقليمية تعيش إضطرابات منذ سنوات؛ وتقدم قراءة للإستقرار من منظور مقارنة الشرعية التي لا تعارض بالضرورة حضور مستوى معين من العنف والإكراه على غرار ما أسماه أنطونيو غرامشي (الهيمنة)، وهذا بالأخذ في الحسبان إجراءات السيطرة (الشرعنة) و خلق نوع من التطابق بين ثقافة النسق السياسي و ثقافة الشعب؛ فشرعية النظام قد تستند الى رغبة في وجود حالة طبيعية حتى لو رافقها بعض الإستياء والرفض الجزئي مادام أن هناك إلتقاء لمصالح غير متجانسة وهذا ما تفسره مقارنة (الاقتصاد السياسي).

## منهجية البحث:

تستند الدراسة على مجموعة من الاقترابات الأساسية هي:

1. إقتراب النخبة: **Elite Approach** أهم رواد هذا الاقتراب هم: جيتانو موسكا Gaetano Mosca وولفريدو باريتو Vilfredo Pareto و روبرت ميشلز Robert Michels ؛ وتم الإعتماد على هذا الاقتراب نظرا للتعاطي مع أنظمة سياسية نخبوية (الملكيات العربية) يستند بعضها على إحتكار الثروة وتوزيعها (بممالك الخليج)، وبعضها إعتد تاريخيا على الهيبة والمقدس (المغرب/الأردن) مع حضور لخاصية الإكراه المشروع

(القوة) عند كليهما؛ بالمقابل يستعصي الحديث في أغلبية هذه الممالك عن عملية سياسية تسمح بتمثيل المجتمع.

2. **الاقتراب الوظيفي**: الذي جاء به غابريال ألوند Gabriel Almond؛ والذي يتمحور حول فكرة أن النظم السياسية جميعها لها بنى سياسية مهما اختلفت؛ وانه لا يمكن الحديث عن ثقافات وبنى بدائية وتقليدية بالكامل أو حداثة بالكامل. فالنظم السياسية تختلف فقط في درجة السيطرة النسبية لإحدى هذه الثقافات والبنى على الأخرى. وجميعها يؤدي وظائف متعددة Functions بغية تحقيق الاستقرار . وهو اقتراب يساعدنا في فهم طبيعة الوظائف التي نجحت الأنظمة الملكية في أدائها مما زاد من فعاليتها ونجاح عملية الشرعة نسبيا فيها.

3. **اقتراب الاقتصاد السياسي**: من رواده روستو Rostow وهاجن Hagen أو مفكرون في علم الاجتماع مثل ليبست Lipset وليرنر Lerner؛ والذين أعطوا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دور العوامل المستقلة في تحديد المتغيرات السياسية. لكن في دراستنا هذه سنركز على مقارنة الباحثة بياتريس هيبو Béatrice Hibou (الاقتصاد السياسي المقارن) التي عملت على تقديم تحليل لاقتصاد الانظمة السياسية بغض النظر عن طبيعتها؛ وكيف أن مجموع الاجراءات الاقتصادية العادية جدا والنشاط الاقتصادي اليومي انما هي في الوقت نفسه تنتمي الى اليات السيطرة؛ وهذا لفهم منطق السيطرة والخضوع في تجارب الملكيات العربية.

أولا: في ماهية الإستقرار السياسي.

### 1- ضبط مفاهيمي للإستقرار السياسي:

تشير كلمة (مستقر Stable) إلى حالة من الثبات ليس من المرجح أن تتحرك، تتغير أو تفشل وقد تعني أيضا حالة من التوازن<sup>1</sup>؛ وهي كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "Stabilis" وتعني البقاء واقفا، يشير تعبير Stable الى الأشياء ذات القاعدة القوية، الوضعية المتماسكة التي لا يمكنها أن تسقط، وقد يشار بالمصطلح الى ماهو دائم ومستمر<sup>2</sup>.

من هنا يبدأ حضور وتلازم خاصيتين أساسيتين مع المفهوم في تعريفات الباحثين؛ ألا وهي (الإستمرار والنظام)، خاصة عندما نتقل إلى الحديث عن الإستقرار السياسي، ويؤكد هنا جان إريك جان

lane Jean Erik أنه لا يوجد هناك تعريف منهجي إجرائي للإستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الإعتماد سواء على تعاريف عامة بسيطة أو مركبة، ويحتوي الإستقرار السياسي على عنصرين :

- النظام (اللافوضي): ومعناه غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

- الإستمرارية: وتعرف الاستقرار السياسي بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللإستمرارية في التطور السياسي، وغياب قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى الى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي<sup>3</sup>. فالإستمرار هنا في هذا التعريف يأخذ معنى غياب التغيير خاصة النوع الجذري منه الذي قد يمس بنية النسق السياسي.

لهذا يعرفه ضمن هذا السياق كيث داودينغ " Keith Dowding بأنه قدرة النظام السياسي على تنظيم التدفقات أثناء حدوث التحولات السياسية، فكلما كان للنظام القدرة على ضبط وتنظيم هذه التدفقات كلما وفر قدر أكبر من الاستقرار، لدرجة أنه يمكننا القول أن أعضاء المجتمع (المواطنين) يُقيدون أنفسهم نسبة إلى نمط من السلوك النموذجي، والذي يقع داخل حدود متوقعة رسمت سلفا من السياسي<sup>4</sup>. وأي فعل ينحرف عن هذه الحدود يعتبر مؤشرا عن حالة اللإستقرار سياسي\*. وعليه يُصبح الفعل أو السلوك السياسي منظم في حالة عدم تهديد وإنتهاك مايسمى بالسلوك النمطي The Pattern behavior، ولكنه ينقلب الى سلوك غير منظم إذا هدد هذا النمط وخرج عن المتوقع، فحالة حدوث الإنقلاب تبقى واردة لإختلاف المنظومة القيمية والإيديولوجية لدى أعضاء المجتمع، وبالتالي إستعصاء عملية التوقع نفسها، من هنا جاءت الحاجة إلى إستخدام العُرف والقانون كأداة تحكيمية تضيء على البنية السياسية خصائص معينة ومحددة.

فالنظام القانوني والعُرفي لهما نفس التأثير في ضبط تقلب السلوك في حالات معينة، فهي محولة لتحديد الواجب (Obligations) من الحقوق (rights) من السلطة (Powers) وهذا لا يعني أن هذه السلطة على حق دائما، بقدر ما هو إعتراف بهيمنة نظام معين من القوانين والأعراف تحدد هوية نمط الحكم التاريخي (نظام السلطنة بالمغرب)، وتفصل خصائصه البنيوية<sup>5</sup>. وهو إن شئنا القول محيال النظام السياسي القابع في وعي ولاوعي الشعب بمفهوم عابد الجابري، بالقدر الذي يتيح له ذلك الإستمرار أو القطيعة معه في مرحلة معينة.

وبالتالي يجب التأكيد هنا على التمييز بين حالة الاستقرار وحالة الديمقراطية، صحيح أن إمكانية تزامن الحالتين واردة الحدوث، لكنه لا يجعل التلاقي حتميا، على إعتبار أن أي إستقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل، أولهما لها آثار استقرارية أما الثانية فلها آثار غير استقرارية، وحالة النظام ماهي إلا نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، وبذلك فكل سلطة تتجه أحد الإتجاهين:

- إما أن تتحول الى إدارة السلطة (تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون..). فتنتهي الى أنظمة الاستقرار السياسي.

- أو تبقى متسلطة بأعرافها فتنتهي إلى سلطة الانقلابات<sup>6</sup>.

وعليه يتضح لنا جليا مفارقة الأمم الأكثر إستقرار سياسيا، يكون في المجتمعات التي تكون فيه اللعبة السياسية متوقعة Predictable ، فمثلا الأنظمة الملكية التي تدار من قبل نفس العائلة بصفة متعاقبة، لا يجد سؤال من يحكم؟ مكان له أو من سيحكم في المستقبل؟ أو من يأمر الجميع للخضوع لطاعة السلطة؟. كما يمكن أن تتحقق هذه الحالة من الإستقرار في حالة الديمقراطيات المترسخة مثل:(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، السويد..)، بحكم أن ثقافة إحترام آليات الديمقراطية الضامنة للتداول على السلطة (كالانتخابات مثلا) شئ حاضر لسنوات في ثقافة هذه المجتمعات، لهذا يصبح حل الخلافات والصراعات في حال وجودها يتم بطريقة قانونية وسلمية<sup>7</sup>.

ما يجعل عنصر الإستمرارية Longevity الذي أدخله سيمور ليبست S.M.Lipset في كتابه الرجل السياسي Political Man ، يضع مفهوم الإستقرار من زاوية (عدم التغيير) يكون مفيدا لتفسير (الحالات المختلفة) المستبدة والديمقراطية، ولكنه بالمقابل يرهن عملية فهم طبيعة هذا الإستمرار، ما يجعلنا نتحدث هنا عن التفاوت الموجود في مستوى وطبيعة هذا الاستقرار، فقط الحالات التي إعتنقت حديثا الديمقراطية أو الدكتاتورية وعاشت حروبا أهلية وعنف هي الأقرب لحالات اللااستقرار، رغم أن جميع الدولة تشترك في حضور بعض بذور من اللااستقرار قد يعصف بها في أية لحظة:(أزمة دستورية في حالة بلدان الديمقراطية، تدخل خارجي أو حرب أهلية بالنسبة للأنظمة الشمولية).

**2. الإستقرار السياسي مقارنة نقدية:** من بين الدراسات النقدية لمفهوم وظاهرة الاستقرار السياسي نجد ما قدمه كيث داودينغ keith dowding الذي ذهب الى القول بمحدودية المفهوم \_الإستقرار السياسي\_ Political Stability ومرد ذلك حسبه ثلاثة أشياء:<sup>8</sup>

- أن بعض من كتب حول المصطلح حاول أن يُسمي أشكالاً معينة (كالتغيير المتكرر للحكومة) كمرادف لحالة اللااستقرار السياسي، من دون وعي أن تسمية هذه السلوكيات وربطها باللاإستقرار تجعلنا نصنف علاقتنا بنمط معين من التبادلات السياسية، وهذا ما يحدث شرحاً في مصداقية المقارنة بين سياسات معينة لأنظمة مختلفة، التي يفترض أولاً أنها تتمتع بنفس البنية السياسية

Political Structure

- مفهوم الإستقرار السياسي؛ يُطرح كمرادف لغياب التغيير السياسي وهذا بجانب للصواب، فالتغيير السياسي يصبح مزعزع للإستقرار فقط عندما ينتهك نمط التبادلات السياسية الموجودة، فالفرق بين التغيير المتوافق مع الإستقرار السياسي والتغيير المزعزع، أن التغيير الأول يتم وفق نفس المعايير التي نستخدمها لفرز التبادلات السياسية غير المنظمة، لهذا عندما نريد أن نقيس درجة الإستقرار السياسي خلال فترة معينة علينا أن نتأكد من عدم تغير البنية السياسية أو نمط التبادلات السياسية في تلك المرحلة.

ولهذا يقترح كيث داودينغ هنا ما يسميه "قاعدة النظم للتبادلات السياسية"، لضمان عدم الاعتراض على كل أشكال التغيير السياسي، وهو ما قدمه دافيد إيستون David Easton في تعريفه للإستقرار السياسي وفق منهج تحليل النظم "على أنه القدرة على ضبط التغيير والتحكم فيه، فإيستون يربط بين درجة التغيير الإجتماعي وحدته في المجتمع، فالإستقرار عادة ما يرتبط بنوع التغيير البطيء الذي لا يخلق إهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الإجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع والمفاجئ الى ظهور أشكال من عدم الاستقرار في أي مجتمع<sup>9</sup>.

لأن مفهوم الإستقرار يقدم عادة خال من تبيان مستوياته، من دون النظر جدياً في إجمالي التبادلات السياسية، فمعيار قياس الإستقرار السياسي عادة يكون بالنظر الى حدوث مجموعة من الأحداث السياسية (كالانقلاب العسكري، العنف السياسي، أزمة دستورية، الفساد لدى النخبة الحاكمة، إغتيال القادة السياسيين، العصيان المدني..)، هذه الظواهر يتم النظر إليها على أنها أساس زعزعة الإستقرار في جميع الأنظمة، وهو ما يطرح تساؤل: لماذا يتم حصر ظاهرة اللاإستقرار في حدوث هذه الظواهر فقط دون غيرها؟<sup>10</sup>.

والسبب يعود إلى المعتقدات التقليدية للفرد حول ظاهرة الإستقرار السياسي، ولهذا يجب إعادة إختبار هذه المعتقدات (لعل هذا هو السبب وراء رؤيتنا بأن النظم السياسية الغربية أكثر إستقرارا من باقي الأنظمة)، ولو نظرنا الى إجمالي تبادلات (الأحداث) سياسية ستكون مصداقية هذه المعتقدات غير بديهية وواضحة، فالمعتقد يبقى مفهوما ضبابيا وغير ملائم لقياس حالة اللاإستقرار سياسي.

من مزايا مفهوم كيث داودينغ keith dowding حول الإستقرار أنه :

- ينتقد الإفتراضات الكلاسيكية التي تربط بين مجموعة من الأفعال و حالة الإستقرار (الإنتقال العسكري، الإغتيالات السياسية، التغيرات العديدة للحكومة..) هي إفتراضات مضللة، على إعتبار أن نمط معين من السلوك الذي قد يكون سببا في إستقرار منظومة حكم ما قد يكون سببا في عدم إستقرار أخرى، مثال(في الأنظمة التي تتداول سلطتها عبر الإنتخابات كل خمس سنوات، قد يصبح أمر تأجيل هذه العملية سببا في تعطيل النسق السياسي برمته، بالمقابل على مستوى أنظمة حكم مغايرة تكون فيه وسيلة الخلافة بالتوارث \_حالة الملكيات مثلا\_ تضحي مسألة إستبدال الخلافة والبيعة بالإنتخاب سببا في إنعدام الإستقرار\_ وعليه يصبح الإفتراض الأول صحيحا فقط في حالة واحدة، عندما نتأكد بأن جميع الأنظمة السياسية المقارنة لها بنية هيكلية واحدة.

- المفهوم أيضا يقدم لنا تمييزا واضحا بين اللاإستقرار سياسي و التغيير السياسي و كذا بين الإستقرار السياسي وغياب التغيير السياسي.

ليس مفاجئا إذن أن التحيز الظاهر على مستوى المدارس المعاصرة التي طرحت مفهوم الإستقرار السياسي سيفرز إرتباكا في القدرة على التمييز بين التغيير واللاإستقرار، والميل الى حصر السياسة كتفاعل بين النخب لدى الباحثين، ومحاولة تضخيم وتعقيد ماهية "الإستقرار السياسي" وجعلها وضعية نمطية وهي ليست كذلك.

### ثانيا: أنواع الشرعية في الملكيات العربية:

هناك ثلاث أسباب تبرر السيطرة وبالتالي تشكل أسس الشرعية حسب ماكس فيبر:



- سلطة الأُمس الأزلي (المتثلة في الأعراف) التي قدستها صلاحيتها الضاربة في القدم والعادة المتأصلة في الإنسان التي تحملها على التمسك بها، هذه هي حال (السيطرة التقليدية) التي مارسها البطريك والأمير سيد الأرض في النظام القديم.

- هناك سيطرة تقوم على ما يتمتع به الفرد من نعمة شخصية وغير عادية (كاريزما)، ما يمنح إيمان به والولاء له (السيطرة الكاريزماتية)، كما يمارسها النبي أو يمارسها في المجال السياسي العاهل المنتخب.

- وأخيرا السيطرة التي تفرض بقوة الشرعية؛ أي الإيمان بصلاحيه الدستور الشرعي، أو بكفاءة وضعية تقوم على قواعد توضع على أساس عقلائي، وهذه حالة (السيطرة القانونية)<sup>11</sup>.

عندما حصلت الملكيات العربية على إستقلالها السياسي الرسمي، تسلمت السلطة نخب لم تكن قد حسمت أمرها حول مصدر الشرعية الذي تستند إليه؛ فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدية المستند الى الإسلام (الدين)، والى الإنتساب لأصول عربية قريشيه شريفة (المغرب-الأردن)؛ وبعضها أقام شرعيته على المرتكز القبلي (إمارات الخليج). ولكن في الحقيقة يمكن الحديث عن شرعيات مزيجية بين القانوني/والكاريزمي/والتقليدي فرض نمط معين من السيطرة وإستمرار الطاعة.

بينما يضيف مارتن ليبست Seymour Martin Lipset عنصر الفاعلية كمصدر للشرعية لضمان إستقرار السلطة؛ وذلك لتحويل القوة من الكم الى النوع؛ ولتحويل القوة الى حق، والتبعية والطاعة الى واجب؛ فغياب الفاعلية تتوجب الطاعة للسلطة بالقوة، وبحضورها تتوجب الطاعة للسلطة بالواجب والقناعة والقبول، ففي هذا التحول من الكم الى الكيف، تؤدي الفاعلية دورها الحاسم في رسوخ معتقدات شرعية السلطة؛ ذلك أن قوة أو ضعف المعتقدات الشرعية تعمل على إستقرار أو عدم إستقرار النظام السياسي.<sup>12</sup> فالإستقرار المهش يتحقق في النهاية مع حضور مستوى متدني من الشرعية والفاعلية عبر توظيف العنف والتخويف، ولكنه أبدا لن يصل الى حالة الثبات والإطمئنان إلا بتجسيد ثنائية الشرعية والفاعلية\*. كما أوضح ذلك ليبست Symour.M.Lipset في مصفوفته الشكل رقم 01: <sup>13</sup>

'العلاقة بين الشرعية\_ الفعالية\_ الإستقرار'

	منخفضة(-)	الفعالية	عالية(-)
(+)	درجة شرعية	(ج) مرحلة انتقال	(أ) حالة مثلى من الاستقرار
(-)		(د) حالة قصوى من عدم الإستقرار	(ب) مرحلة انتقال

SOURCE: Mary Hawkes Worth and Maurice Kogan, Encyclopedia of Government and politics, volume I, 1992, p123.

إن الحالة المثلى للإستقرار تتحقق حينما يكون النظام الحاكم حائز على درجة عالية من الشرعية، ومتمتع بدرجة عالية من الفعالية وترمز له بخلية (أ)، والحالة الأكثر سوء هي حينما يكون النظام السياسي بلا شرعية وبلا كفاءة مجتمعية، وترمز له بخلية (د)، أما الخليتان (ب) و (ج) فترمزان للحالات الانتقالية التي قد يبدأ بها أو ينزلق إليها النظام الحاكم عندما يتمتع بدرجة عالية من الفعالية وحدها خلية (ب) دون الشرعية، أو حينما يتمتع بدرجة عالية من الشرعية دون الفعالية (خلية ج)، وكما تبين الأسهم أن هناك إمكانية نظرية وعملية للانتقال من خلية الى خليتين مباشرة، ولكن نادرا من أن ينتقل النظام من خلية (أ) الى الخلية (د) مباشرة والعكس، إذ لا بد من المرور عبر مرحلة انتقالية أي عبر الخليتين (ب) أو (ج)<sup>14</sup>

### 1. الشرعية الدستورية:

إن الأنظمة الملكية تتمتع بشرعية دستورية أيضا، إذ ينص الدستور بوضوح على كيفية إنتقال السلطة بالوراثة ويعطي للملك سلطة مطلقة مدى الحياة. فكما أشار ماثيو بيلر أستاذ العلوم السياسية في جامعة تينيسي إلى أن الجمهوريات في المقابل غالبا ما تنص دساتيرها على أن الرئيس يحكم لفترة رئاسية مؤقتة ثم تجرى انتخابات لإعادة انتخابه أو انتخاب رئيس آخر، لكن معظم هذه الانتخابات كانت شكلية ودون أي منافسة تذكر، مما أفقدهم مصداقيتهم أمام شعوبهم حسب قوله.<sup>15</sup> بينما لم يغفل المشرع في الملكيات على حسم المسألة بالإشارة الى أسلوب الوراثة أو مجلس الوصاية (في حالة التعذر) مع (دستور

المغرب/2011/دستور الأردن 1952 /دستور قطر 2003) مع سكوت دساتير عربية أخرى عن الموضوع فيما يخص الوصاية (الكويت/ السعودية/سلطنة عمان)<sup>16</sup>.

وقد حرص الدستور في هذه الملكيات على تكريس أولوية الشرعية الدينية (التقليدية) على الشرعية الدستورية من خلال إستعمال اليات عصرية والتحكم فيها. وهنا تفقد الإنتخابات و عملية التنافس السياسي أية معنى؛ بل بالعكس قد تؤدي دورا مهما في ضبط التدفقات المجتمعية وتحقيق الإستقرار.

## 2. الشرعية الدينية/القداسة :

سعى الملوك في المملكة المغربية الى صهر الحقلين السياسي والديني للحصول على حكم الهى لا يمكن لأي كان إنتقادها؛ فالملكية المغربية من بين الملكيات التقليدية\_الثيوقراطية التي مازالت متمسكة بدور الوساطة الرعوية،وعليه يورد سوارزنبيرغ في مؤلفه L'Etat Spectacle نموذج الملكية المغربية ساردا ما جاء على لسان الملك الحسن الثاني أن: "ليس الحسن الثاني من يتم تقديسه، إنه وريث سلالة..،إنهم ينحتون ليس أمام شخصي،ولكن أمام خط المنحدرين من نسل الرسول"<sup>17</sup>. وكذلك يعتبر الملك الحالي محمد السادس أمير المؤمنين Commander of Faithful وهو لقب مرتبط بالمرحلة الأولى لظهور الإسلام؛ والدين أيضا يعطي نفوذ كبير للملك عبد الله الثاني في الأردن، بسبب نسبه الى العائلة الهاشمية؛ فالإقرار بالإنتساب المباشر لسلالة الرسول عليه الصلاة والسلام هو تعبير عن سلطتهما الدينية (الشرعية الدينية)<sup>18</sup>. كما أن الدين يستخدم في السعودية كأداة رئيسية للسيطرة الاجتماعية والشرعنة السياسية؛ من خلال مؤسسات من قبيل المحاكم الشرعية(الدينية)،وجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المؤسسة سنة 1929،ومنظومة شرطة الاداب (المطوعة)<sup>19</sup>. بينما لا يمثل حضور الدين كمصدر تقليدي للشرعية الشيء الكبير في الكويت والإمارات.

## 3. الشرعية القبلية:

السلالات العائلية في ملكيات الخليج (البحرين،الكويت،عمان،قطر،العربية السعودية،الإمارات العربية ) يستند حكمها وإحترامها من الإتحاد القبلي لمجتمعاتها،وهو ما يجعل الملكيات قريبة لمجتمعاتها مقارنة بالجمهوريات؛ هذه المرتكز القبلي الذي ينتج تقاليد الطاعة والدعم؛ويفسر اعتماد هذه الملكيات على توزيع المناصب المهمة على ذوي الأقرباء،لأن من شأن ذلك منع الإنشقاق بين النخب الحاكمة،وتقوية وحدة النسق السياسي<sup>20</sup>.وهنا يؤكد همدسون الفروقات بين بعضها مثل:الأردن/السعودية او عمان والمغرب؛ولكن

يبدو على الأقل في بعضها (السعودية/الكويت/قطر) أن الجزء الاساسي من الشرعية قائم على العصبية العشائرية، فالسلطة عشائرية في الجمل وشخصية في الإستثناء. وهو ماجعل عملية التعبئة الإجتماعية فيها سهلة؛ فالهيكل القيمي لمعظم السكان متجانس مع النظام الملكي وبخاصة بشكله الأبوي<sup>21</sup>.

وبخلاف الأنظمة الأميرية والملكية الخليجية التي تقوم بالأساس على نظام التوارث القبلي والتحالفات العشائرية، يتميز نظام الحكم بالمغرب والأردن بإستناده على البنية العائلية، ففي المغرب منذ أن أعاد المرابطون توحيد البلاد، تركز الحكم في أسر حاكمة، تجسدت في أسرة الأمير يوسف بن تاشفين، لتعقبها أسرة الأمير علي الكومي، لتخلفها أسرة السلطان يعقوب المريني، في حين كان تسيير الحكم يعتمد على تحالفات قبلية وعشائرية محددة، وقد إستمر هذا الوضع حتى بعد ظهور الشرفاء السعديين والعلويين<sup>22</sup>.

#### 4. الشرعية التاريخية:

يشكل الماضي تأثيرا كبيرا على مفاهيم الشعب للحاضر ومصدر قوي للشرعية؛ ولهذا إعتمد الملوك كما الرؤساء على قوة التاريخ لترسيخ مخيال الزعامة لدى عامة الشعب.

يقول الملك الحسن الثاني في كتابه التحدّي: "الدستور المغربي لم يمنح الممثلين سلطات بل منحهم إلتزامات، وفي هذا السياق؛ قد لا يكون من غير المجدي أن أقول أن التاريخ لم يكن ليوجد لولا وجود الإنسان، وأن الرجال هم الذين يصنعون التاريخ ويعطونه معنى، وليس المهم هو تحديد نقطة بداية التاريخ، بل المهم هو التأكيد على إستمرارية هذا التاريخ، لكن التساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه هو: من ضمن للتاريخ المغربي تواصله وإستمراريته؟، بتعبير آخر من صنع التاريخ المغربي ومازال يصنعه؟، لا يتردد الحسن الثاني في الإجابة: إنها الملكية، هي التي صنعت المغرب ومازال تصنعه، وأنه من الصعب كذلك فهم بلدنا من غير معرفة تاريخ ملوكنا<sup>23</sup>. وفي حالة بلدان الخليج كانت إحدى نتائج التثبيت الدائم لعائلات معينة في موقع السلطة (من طرف بريطانيا) تحطيم أي رابطة يمكن أن تكون قد قامت بين تداول النخب القبلية والحلقات التجارية والاقتصادية في المجتمع التقليدي؛ وبكلمة أخرى كانت الدولة مفصولة عن قاعدتها الاجتماعية \_ الاقتصادية وجرى تثبيتها سياسيا واستراتيجيا على نحو محدد ضمن حدود حديثة(الكويت عام1961) وبلدان الخليج الأدنى عام 1971.<sup>24</sup>

#### 5. شرعية الإنجاز (الفاعلية):

لقد أشار هيدسون الى أن المكون الرئيسي للأنظمة الملكية هو شخصية العاهل باعتبار أن هذه الأنظمة قائمة على السلطة الفردية؛ وهذه المصادر التقليدية قد نبعت من البنية الإجتماعية\_الإقتصادية.غير أن أغلبية هذه الأنظمة أدرك أن المرتكزات التقليدية ليست كافية لإستمرار النظام؛وهذا بتدعيمه بمصادر إضافية للشرعية؛ منها الفاعلية التي أخذت عدة أشكال:

- تعميم برامج الخدمات والرفاه الإجتماعي؛بما يحسن صورة الأنظمة لدى مجتمعاتها (الاقتراب من حالة الرفاه).

- إرساء قواعد وتقاليد تكرر المؤسسة الملكية مثل إختيار ولي العهد وإنتقال السلطة.

- إنشاء أجهزة مدنية وعسكرية حديثة،لتعزيز سيطرة الدولة على المجتمع.<sup>25</sup>

- دولة الرفاه تخلق إتكالية معينة قد تتغلغل في المواطن بحيث لن يشعر بالميل الى التصرف سياسيا أو إقتصاديا أصالة عن نفسه،ناهيك توجيه إتهام أو خلق تحد للسلطة،هذا النمط من النزعة الإستهلاكية يعني أن الناس وإن كانوا قد يحصلون على مداخيل عالية،فإنهم يعتمدون في النهاية على حكومة تزودهم بغطاء واسع من الحماية الأبوية .

- الدرجة العالية نسبيا لإستقلالية الدولة الذاتية قد تمكنها فوق هذا وذاك من خلق طبقات جديدة و/أو تفكيك وإعادة تجميع طبقات قائمة؛ عبر عدة طرق: (الإفناق العام الشامل/التوظيف في الجهاز البيروقراطي الواسع/إتباع سياسات عامة محددة مثل تخصيص الأراضي (لمواطنين مختارين غالبا).<sup>26</sup> وهي سياسة متبعة جدا في الإمارات العربية/الكويت/السعودية.

### ثالثا: عمليات الشرعنة وتشريع الإستقرار السياسي في الملكيات العربية.

تتفق أدبيات علم السياسة على أن عملية شرعنة الحكم تمر عبر مراحل تشكل فيما بينها مسلسلا يبدأ بمدخل Input مشرعن وينتهي بمخرج Output شرعي؛ ما تهدف الشرعنة الى تحقيقه يكمن في الاعتراف بشرعية السيطرة و إخفاء علاقات القوة الكامنة في أعماق هذه الشرعية المشرعة في حقيقتها<sup>27</sup> . وهكذا تظهر سوسيولوجيا الشرعية قليلة الموائمة لوصف الديناميات الملموسة، قليلة التوافق مع المقاربة باليومي المنشغلة بإجراء تشريع سياسي للتفاصيل، وخاصة الاقتصادية منها. إلا ان مسألة سيوروات الشرعنة في نظم الحكم الاستبدادية تبقى أساسية، لأن الطرح الكلاسيكي لشرعية الأنظمة قد يأخذ حدود مختلفة عن تلك

التي يجري تقديمها؛ قد تستند الى الرغبة في وجود دولة بكل أبعادها، هذه الأبعاد لا يمكن تناولها الا انطلاقا من تحليل مفصل، والتي توضحها مقارنة تنتمي الى الاقتصاد السياسي؛ السؤال المطروح متعلق بشرعية حكومة أو عدم شرعيتها بدرجة أقل مما هو متعلق بطبيعة هذه الشرعية<sup>28</sup>.

بلدان الخليج تحت أنظمة حكم أطلق عليها ميشال حرب في كتابه سنة 1999 إسم الأسرة الملكية Dynastic Monarchies على عكس الملكيات في المغرب والأردن؛ أين يحكم الملك ولكن يوما بعد يوم يتترك هامش لرئيس الوزراء والديوان؛ في بلدان الخليج نعتز على الأمير أو الملك في قمة الهرم، ولكن بقية أفراد العائلة الملكية أيضا يشغرون العديد من المناصب السياسية والعسكرية والادارية<sup>29</sup>. عندما جاءت موجة ما سمي بالربيع العربي طفى سؤال بقوة في الدراسات المقارنة ألا وهو: لماذا تتقدم الملكيات بينما تعاني الأنظمة الجمهورية من تذبذب مستمر في مستوى الاستقرار؟.

من ضمن أنظمة الحكم في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ثمانية أنظمة ملكية (البحرين/الكويت/الأردن/المغرب/قطر/عمان/العربية السعودية/الإمارات العربية المتحدة) رصدنا فيها موجة الإحتجاج قليلة؛ شعوب هذه الدول تطالب بإصلاحات لا ثورات، فعلى الرغم من إختبار بعضها لبعض الإحتجاجات (السعودية/الكويت/عمان/البحرين/المغرب) بسبب زيادة مطالب الطبقة المتوسطة وتطلعها للمشاركة في العملية السياسية؛ الا أن نظم الحكم فيها يمكن القول أنها لم تختبر فعلا تهديدا لشرعيتها<sup>30</sup>. بالنسبة للعديد من الملاحظين الإجابة تتعلق بطبيعة أنظمة هذه الدول نفسها، هناك مؤشرين يدعمان هذا الرأي، ويجعلنا نفهم الفرق المؤسساتي بين الملكيات العربية الفردية (المغرب والأردن) و الملكيات العائلية(بلدان الخليج)، فالملوك العرب يتفوقون وظيفيا هنا حسب دانييل برومبيرغ Daniel Brumberg لأنهم يمارسون السلطة مع ترك مسافة مؤسسية ورمزية تبعدهم عن صراعات الحقل السياسي<sup>31</sup>. وليس كما هو الحال مع الزعماء في الأنظمة الجمهورية.

## 1. الملكيات الفردية:

مع قدوم الحراك سنة 2011 لاحظ الجميع التفوق الوظيفي للملكيات؛ فعندما نتحدث عن الأنظمة الملكية الفردية (الأردن والمغرب) سنلاحظ قدرتها على فتح ورشات الإصلاح، فالملوك يمكن أن يصلحوا بشكل مقنع أكثر مما يقوم به الرؤساء، ويعزى ذلك الى بقاءهم بشكل أو باخر فوق النزاعات السياسية؛ وحتي سؤال التداول على السلطة (التوريث في الأنظمة الجمهورية) الذي يعتبر أحد أسباب "الحراك العربي" لا

يحضر في التجارب الملكية لأنه محسوم؛ فدستور المغرب سنة 1996 يميلنا الى كيفية إنتقال العرش الى ولي العهد شأنه في ذلك شأن بقية التجارب؛ وحتى في حالة عدم بلوغه سن الرشد هناك مجلس وصاية يعوضه كما هو الحال في الأردن مع الملك حسين بن طلال سنة 1952 الذي لم يكن وقتها قد بلغ سن الرشد<sup>32</sup> من النافل القول أنه في المغرب كانت الملكية حريضة بشكل واضح على جعل مسلسل الإصلاح الدستوري مسلسل متحكم فيه؛ فزيادة الى رسم سبع مرتكزات أو ثوابت لا يجوز تخطيطها في خطاب 9 مارس كرد عن إحتجاجات حركة 20 فبراير، فقد أوكلت مهمة إقتراح التعديلات الدستورية الى لجنة ملكية تحظى بثقة القصر، وهو ما أنتج لاحقا دستورا يحافظ على سمو المؤسسة الملكية فوق كافة المؤسسات الأخرى وتتحكم فيها<sup>33</sup>. بالمقابل جاءت ردت فعل الملك عبد الله الثاني إتجاه الإحتجاجات أكثر حذرا من نظيره المغربي؛ فقد أقال الملك رئيس الوزراء في فيفري 2011، ثم أقال بديله في أكتوبر، وحصل أن إستقال رئيس الوزراء الثالث في أبريل 2012؛ لقد شهد الأردن تشكيل ستة حكومات في ظرف قياسي<sup>34</sup>. فالإستمرارية هاجس يسكن أنوية النسق السياسي، ولأجله تسخر اليات لتدعيم شرعياته التقليدية؛ فالملكية ضمن هاتين التجريبتين تتجزأ إستراتيجيتها الى **ثلاثة مستويات**:

- الدعم الذاتي؛ عبر تقسيم القوى السياسية وإغرائها وتشجيع الانتهازية، ثم التحكم في الأجهزة التنفيذية كي تصبح أداة في يد النظام.
- ترسيخ الشرعية الثيوقراطية؛ عبر خلق أوفياء النظام الحامين لمصلحه ومصالحهم (النخبة/العلماء الرسميون/الأحزاب/الأعيان..).
- خلق ثقافة الرعية التي أسهمت في تزكية المرجعيات التقليدية؛ فالراعي يتبدى لرعيته سلطانا شريفا طاعته واجبة (ثقافة رعوية)؛ ثم خلق حقول مضادة واحتواء أي حقل من شأنه زعزعة النظام كالحركات الاسلامية<sup>35</sup>. فإستراتيجية شرعنة السلطة بالنسبة للمغرب كانت سابقا في الحفاظ على نزعات التمرد (السيية) أو قضية الصحراء الغربية حاليا؛ فهي بالنسبة للسلطة مكان لإعادة التزود برصيد شعبي.
- خلق إقتصاد سياسي ومعنوي متصف بالمرونة وعدم اليقين وعدم الإستقرار والوقتية، تجعل الرعاية والزبونية و"سياسة البطن" كلها طبيعية ومشروعة؛ وهنا يمكن الحديث عن الانتقال من الشراء التقليدي للأصوات في المغرب قبل الإنتخابات الى المفاوضة الجماعية حول الخدمات والمنافع لمجموعة ما(بناء طرق

وأسواق/انارة الحي/تعيين عضو من الجماعة في ادارة ما..)؛ يعتبر أمرا عاديا وحتى أخلاقيا، وبالتالي شرعيا على نحو مضاعف أن يكافئ المرشح الناخبين الذين ساعدوه.<sup>36</sup>

وهو نفس المنطق الذي تعاطى معه الملك عبد الله الثاني؛ فالتعديلات التي مست الدستور سنة 2011 لم تمس بسلطات الملك على المؤسسات الأخرى؛ صحيح أن هناك تخفيف لنفوذه على مجلس النواب ولكن ليس بما يكفي ليشكل رقابة على الملك؛ لكنه بقي محافظا على المادة 28 التي تجعل مسالة التداول محسومة وراثيا داخل العائلة، لقد أظهر إنزعاجا من فساد بعض حاشيته وبالتالي كان لزاما عليه أخذ خطوات جادة لمكافحةه؛ خاصة وأن النظام تحت ضغط المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي<sup>37</sup>. في هذه اللعبة بين الشرعية والإخضاع وممارسة السيطرة عبر مكافحة الإنحراف الإقتصادي؛ يصبح البعد الدولي أمرا مهما؛ فحديث المنظمات الكبيرة للتعاون الدولي والمعونة الانمائية تركز على فقدان شرعية الدول المتعلق بالفساد؛ يسميها أوليفيه قاليه "التدبير الأخلاقي لمكافحة الفساد".<sup>38</sup>

منطق مؤسسية نظام الحكم في علاقاته بالدول الأخرى(التحالفات alliances) هنا مثلا يمكن الإشارة الى محاولة الانقلاب الفاشلة على الملك عبد الله في الأردن؛ هناك من ربطها بما قامت به إدارة بايدن \_عقد اتفاقية تعاون دفاعي بين المملكة الأردنية و الولايات المتحدة الأمريكية في 31-1-2021\_ وتم اقرار الاتفاقية ونشرها في الجريدة الرسمية الأردنية في 16-3-2021. فالأردن؛ عمليا أصبح تحت المجهر الأمريكي وتحت الحماية المباشرة من أمريكا وأجهزتها العسكرية والمخابراتية، ويرجح أن الأجهزة الأمريكية رصدت الاتصالات الدائرة بين باسم عوض الله، القريب من دوائر الحكم في الإمارات والسعودية.<sup>39</sup>

## 2. الملكيات العائلية:

أما بالنسبة للأنظمة الملكية العائلية فلم يكن بمقدورها أن تتعاطى مع الإحتجاجات (البحرين/السعودية/الكويت ) بتطبيق لعبة الإصلاح؛ لأن طرد رئيس الوزراء في المملكة السعودية يعني طرد الملك نفسه، أما في البحرين يعني إقالة الملك لعمه، وفي قطر يعني إقالة الملك لابن عمه، بينما في الكويت يعني طرد الأمير لابن أخيه، فمسألة تعيين رئيس الوزراء من عامة الشعب يبدو غير مطروح تماما في الملكية السلالية الخليجية<sup>40</sup>. وحتى وقت متأخر كانت حافظة نقود الأمير وحافظة نقود الامارة واحدة؛ ولهذا يصعب تمييز منطق الدولة عن منطق الأسرة؛ فكانت كلما توسعت الموارد المالية للدولة، توسع كذلك التضامن الاجتماعي ضمن العائلة الحاكمة وشبكة كاملة من القبائل وارتفعت مكانتها السياسية؛ يبقى من المهم أن نعرف أن



الإنتاج العام في بلدان الخليج هو تركيز المناصب السياسية في الحكومة بأيدي العائلة المالكة، من الواضح أن ميدان الخارجية ميدان محجوز حصرياً للعائلة، ومثل الملك السعودي فإن سلطان عمان هو وزير الخارجية أيضاً، بينما يتولى أخو الأمير هذا المنصب في الكويت وقطر، وفي البحرين يتولاه أحد أبناء العمومة المباشرين، وفي الإمارات ممثل الشيخ نهيان، ونفس القاعدة طبقت على وزارة الدفاع؛ كما أن حقيبة الداخلية موقع حصري آخر؛ فالحكومة في الكويت مشكلة من 40 من عائلة آل الصباح، وفي السعودية 31 بالمئة، وفي قطر هي الأعلى 61 بالمئة؛ وهو نفس التوجه في الإمارات وعمان.<sup>41</sup>

وعليه كان لا بد لهذه الأنظمة أن تجد مخرجاً آخر للتكيف - بعيداً عن الإصلاح - هذا المخرج لم يكن سوى تطبيق سياسة البطن في بعض الحالات، وإستعمال العنف الرمزي أو المادي في حالات أخرى. من المهم أن نشير إلى أن هناك عقد إجتماعي خاص بين المواطنين والدولة ضمن هذه الممالك الخليجية، بموجبه تقدم الدولة الخدمات الإجتماعية مقابل الخضوع السياسي، فأسعار المواد الغذائية الأساسية مدعومة، والإنفاق الإجتماعي يعطى الأولوية، ولا توجد ضرائب على الدخل في هذه البلدان، وتشهد خدمات التعليم والتوظيف والإسكان والرعاية الصحية وهي عوامل حاسمة في دعم الإستقرار الداخلي، كما شهدت الأجور زيادة متوالية<sup>42</sup>. ومع ذلك تحركت بسرعة هذه الملكيات الثرية مع بداية الحراك إقتصادياً و إعلامياً وعسكرياً وسياسياً للحد من الموجة القادمة.

أ- إقتصادياً: تمكنت الأنظمة الخليجية من خلق قوي وشرائح إجتماعية عديدة مرتبطة بها وتدور في فلكها، الأمر الذي سمح لها بأن تأخذ بمبدأ "لا ضرائب ولا تمثيل" No Taxation and No Representation، وتري بعض التحليلات أن هذه الحالة تعبر عن معادلة مفادها "الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقل من عاجز"، حيث إن نشاطات الدولة الريعية تخلق حالة من الخضوع والعزوف عن المشاركة السياسية لدى المواطنين، فهؤلاء لا يرون أهمية للتوازن في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق لديهم حافزاً قوياً لإحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي. ويطلق بعض الباحثين علي هذا البعد في تفسير تأثير النفط في إعاقاة الديمقراطية مفهوم "التأثير القمعي" Repression Effect<sup>43</sup>.

لقد خصصت الكويت 5 بليون دولار كبرنامج محلي يتحصل فيها كل مواطن على حوالي 3000 دولار، في السعودية كذلك تم تحديد 130 بليون دولار لخلق مناصب شغل ورفع الأجور، وهو المنطق الذي

سارت عليه قطر في رفع الأجور للموظفين العموميين. بالمقابل هناك ملكيات فقيرة فالبحرين تستنفذ مدخراتها من النفط بسرعة، بينما لا تمتلك كل من المغرب والأردن والغاز والنفط؛ وهذا مايفسر إتساع الإحتجاجات في هاته الممالك<sup>44</sup>. بالمقابل لا يجب أن نغفل بأن دول الخليج التي يكون فيها دخل الفرد أعلى من أي مكان آخر في العالم لا تزال متخلفة. مواردها البشرية محدودة وضعيفة؛و مؤسساتهم بيروقراطية وغير فعالة. هذه الاقتصادات تعتمد كليا على سلعة واحدة، وبالتالي تفتقر الى الهياكل الإنتاجية المتنوعة القادرة على النمو الإقتصادي المستدام<sup>45</sup>. فالإقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج يمثل حالة واضحة إن لم تكن خاصة إلى حد ما لما يطلق عليه (متلازمة الجيب التصديري) الذي يكشف عن أغلب التشوّهات الإقتصادية التي تنتج عن مثل هذا الإعتماد الكبير على التصدير؛إن هذه الملكيات الخليجية لا تعتمد فقط على التصدير،ولكنها في نفس الوقت معتمدة جدا على تصدير سلعة واحدة؛وتمثل عائدات النفط نسبة عالية من عائدات الدولة،اما الجزء غير القابل من الناتج المحلي فان حجمه النسبي صغير جدا؛ومن النافل القول أن توقف إنتاج النفط/توزيعه او إستهلاكه سيكون أمرا كارثيا،ليس بالنسبة لتطور هذه البلدان بل لبقائها<sup>46</sup>

لا تضمن الثورة النفطية إذن في حد ذاتها إستقرار الأنظمة؛كما أنها لا تؤدي حتما إلى زعزعتها (حالة ليبيا مثلا سنة 2011)؛ ما تسمح به الثروة النفطية حين تكون وفيرة هو توسيع التحالفات التي من شأنها تقديم الدعم؛ وتحد من الحوافز الإقتصادية التي تحفز تعبئة المعارضة وتشكيل تحالفات عابرة للإيديولوجيات.<sup>47</sup>

**ب-سياسيا ودبلوماسيا:**قامت نظم الخليج ببناء شبكة من التحالفات المستندة الى مصالح قبلية دينية وإقتصادية أحيانا، تؤدي هذه التحالفات دورا وقائيا في منع إندلاع الانتفاضات خاصة في اقليمها؛ فالملكيات الثرية الأربعة سطرت حزمة من المساعدات في إطار مجلس التعاون الخليجي GCC قدمت الى عمان والبحرين حوالي 20 بليون دولار، و 5 بليون دولار كمساعدات للأردن والمغرب.وعندما يفشل كل شيء يمكن لهاته الأنظمة الإعتماد على الراعي الخارجي،بالنسبة للأردن تمثل الولايات المتحدة التحالف الأقرب في الشرق الأوسط، بينما تحظى المغرب بدعم فرنسا والولايات المتحدة أيضا<sup>48</sup>. كما تمت دعوة المغرب والأردن للإنضمام لمجلس التعاون الخليجي (Gulf Cooperation Council)، لتعزيز هذه العلاقات ومأسستها، بهدف مواجهة أي تحدي داخلي أو خارجي<sup>49</sup>.

فالأنظمة الملكية تساند بعضها البعض لأنها تعرف جيدا أن أي إحتجاجات يصل سقفها الى (المؤسسة الملكية) في أية حالة عربية قد تعصف ببقية الملكيات الوراثية، بالمقابل أيضا تشكل العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة منذ إستقلال المغرب سنة 1956، ودعم الولايات المتحدة لقرارات المغرب خاصة بعد حراك 20 فبراير 2011 والعنف المستعمل ضده، وبعدها بستة سنوات 2017 (حراك الحسيمة) النظرة الإزدواجية للولايات المتحدة في تعاطيها خاصة مع (ما سمي بالربيع العربي)<sup>50</sup>.

و- إعلاميا: تم التعامل إعلاميا مع الأحداث خاصة في البحرين والسعودية على أنها قضية طائفية(التهديد الايراني)، على أساس أن المعتصمين هم من الشيعة فقط تمهيدا لقمعهم؛ ينبغي هنا عدم إعتبار الأغلبية الشيعية الموجودة أصلا مفاجأة، لقد رصد الملاحظون أن المطالب الأولى في ميدان اللؤلؤة كانت إصلاحية: "الشعب يريد اصلاح النظام" والمطالبة بصياغة دستور جديد واسقاط رئيس الوزراء الغير منتخب.. الخ<sup>51</sup> هذا الخطاب الطائفي نزع الشرعية عن المحتجين وأحدث إرتدادات تجاوزت مملكة البحرين والسعودية الى الإمارات العربية وقطر.

بينما تميزت سلطان عمان بالتجاوب المبكر مع المطالب بقبول بعضها و تنحية عدد كبير من الوزراء ، كما وسع سطات مجلس الشورى، وأجريت إنتخابات جديدة في أكتوبر 2011 جاءت ببعض وجوه الحراك، رغم سجن النخب التي رفعت المطالب الجوهرية فيما بعد<sup>52</sup>. ما يميز هذه التجربة هو غياب الخطاب الطائفي الذي يعود الى التوازن الطائفي الدقيق بالبلاد، فالسلطان إباضي وليس مسلما سنيا. وهو ما يجعل اللعب على وتر الطائفية مكلفا للدولة.

**ج-عسكريا:** تسعى العديد من الممالك النفطية الى إبقاء جيوشها صغيرة، في حين تميل الى تعزيز قدراتها الأمنية ولا يعود الامر الى إنعدام الثقة فقط، بل من أجل تلبية طموحات مختلف أفراد العائلة الحاكمة. فالنزاع مثلا في البحرين إتخذ لاحقا طابعا اقليميا عندما إستجاب مجلس التعاون الخليجي لنداء الملك حمد، فأرسلت الإمارات العربية 500 جندي في حين أرسلت السعودية ألف آخرين عبر جسر الملك فهد الموصل بين السعودية والبحرين؛ فإحتجاجات البحرين مثلت أهمية قصوى للممالك الأخرى؛ بالمقابل جرى اعادة تفعيل الأسطول الخامس الأمريكي بعد توقف دام ل48 سنة الذي إتخذ من البحرين قاعدة له<sup>53</sup>.

خاتمة:

يمكن أن نتحدث وفق مقارنة الشرعة عن إجراءات معقدة ومركبة تشتغل الملكيات عليها لتحقيق هدف واحد وهو إستمرار النسق السياسي وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج:

- حسب مصفوفة لبيست يمكن القول أن الملكيات الفردية (الأردن والمغرب) تمر بمرحلة إنتقالية طويلة؛ رغم مزيج الشرعيات (الدينية/والدستورية) التي توظفها الا أن نقص الفعالية يجعلها أقرب الى حالة الإلإستقرار سياسي؛ لأن مسألة الإصلاح التي تطرح في هذين البلدين بطيئة؛ وأي تجاوز لمنطق ثنائية الشرعية (التقليدية/الحدیثة) قد يكون على حساب سلطات الملكية نفسها. بينما تشكل غالبية الملكيات الخليجية(العائلية) ماعدا حالة البحرين نموذج التمتع بدرجة عالية من الفاعلية (شرعية الإنجاز) يعوض مبدئيا غياب الشرعية (الدستورية)؛ بينما دولة "نصف" الرفاه والتي تجد تطبيقا مثاليا لها في حالة البحرين/الكويت تظل معرضة لمخاطر عدم الإستقرار السياسي، حيث إن شرعية هذا النظام تعتمد بدرجة أساسية على إرضاء المواطنين وإشباع حاجاتهم بأشكال مختلفة، وفي حالة تراجع هذه الخدمات، ستحدث حالة من عدم الرضا بين المواطنين، ما قد يخلق هزة عنيفة في النسق السياسي.

-نجحت الملكيات لأنها إستطاعت التماهي مع مصالح الأكرية الساحقة من السكان؛ حيث تمكنت من تقديم امال جديدة(توزيع الثروة) بالنسبة للملكيات الخليجية، أو تسويق تهديدات خارجية توحد الجبهة الداخلية(الأردن/المغرب)؛ فقط ينبغي الأخذ بعين الإعتبار المفهوم الإجرائي للإستقرار كما طرحناه في البداية، وهذا يجعلنا نفهم بأن:

\* إستمرار الرئيس/الملك في منصبه ليس معيار حقيقي للإستقرار.

\* ما نجحت فيه الملكيات هو تأجيل وإخفاء الإحتجاجات عبر التحكم في وسائل الإعلام.

\* تزايد منطق الإكراه والعنف يدل على نقص السيطرة و فرض النفوذ على المجتمع.

-أهمية المصدر التقليدي للشرعية عند الملكيات العربية يعود أساسا الى طبيعة البنية الإجتماعية\_الاقتصادية فيها؛ فتركيبتها عشائرية والعلاقات فيها وشائجية؛ مما يسهل عملية الضبط الإجتماعي لها؛ وحتى الأنظمة التي باشرت عملية التحديث (المغرب/الأردن..) وحاولت المزاجية بين المصدر العقلاني والتقليدي غالبا ما ينتصر فيها المصدر التقليدي(الدين/التقاليد..).

- قدرة الملكيات على إبعاد اللوم و إلقاء المسؤولية بها تكمن أساسا كما يرى المتابعون في المسافة التي تتركها المؤسسة الملكية بينها وبين حكومتها، وهذا ما يفسر منطق وجود مستويين في العملية السياسية الأدنى

(فيه الحكومة/البرلمان/الأحزاب..) بدون سلطات ويتحمل المسؤولية، والأعلى (العائلة الملكية) لها كامل السلطات ولا تتحمل أي مسؤولية، وهذا ما يجعل الملكيات محمية أكثر من الجمهوريات (العربية).

- قدرة الملكيات على فتح ورشات الإصلاح والانتقال في أية لحظة، ويضمنوا خروجاً محترماً، بإمكانهم أيضاً أن يفتحوا المجال للديمقراطية من دون أن يفقدوا مناصبهم، باعتبارهم دائماً يحتلون مستويات أعلى فوق الحكومة (فوق الصراعات)؛ فالانتخابات ليست حول السلطة لأن السلطة محسومة (وراثية).

- التحالفات بين الملكيات (مجلس التعاون الخليجي GCC) وكذا وبينها وبين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يجعلها أكثر إستقراراً؛ بدليل موقف القوى الكبرى مما حدث في ليبيا وسوريا مقارنة بما حدث في البحرين وإعتباره شأن خليجي.

- توفير الحماية الإجتماعية لبعض الفئات الهشة بإستغلال القدرة النفطية؛ يجعل الناس يتنازلون حتى عن حقوقهم الأساسية فيما يخص الحريات؛ فالسياسة في النهاية ليست سوى تبادل السلع (المصالح)؛ وحتى مسألة الشرعية نسبية، فهناك من يبحث عن حالة طبيعية كما تقول بياتريس هيو، وهناك من يساند النظام خوفاً من فقدان الأمن.. الخ.

- يجب أيضاً أن نفهم بأن الإستقرار السياسي لا يعني فقط القدرة على حفظ النظام، فكل الأنظمة السلطوية تفرض نظامها على شعوبها غالباً (القوة/الريع)، بما يجعل الأوضاع القائمة مستقرة، لكن هل يعني ذلك أن دولها مستقرة سياسياً؟ ما حدث في بعض تجارب بالحراك العربي سنة 2011 لأنظمة إستمرت لأكثر من أربع عقود وسقوط دول بأكملها يجعلنا نفهم أن منطق الضبط الإجتماعي والسيطرة عبر توظيف إقتصاد الهبة وسياسات البطن قد يطيل عمر أي نظام؛ ولكن وحده بناء مجتمعات سياسية ومدنية قوية يجعل هذا الإستقرار يدوم.

**التهميش:**

<sup>1</sup> -Oxford Learner's Pocket Dictionary, Oxford university Press, (2008), p 431

<sup>2</sup> - يسعد شريف صحراوي، مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009)، ص 24 .

3 - كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا: مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة تلمسان: 2012)، ص 50

4 - Keith Dowding, Richard Kimber, The Meaning and use of Stability, European Journal of Political Research, Vol. 11, no. 3, (Septembre 1983), p 273.

\*- حالة اللإستقرار سياسي : يختلف بين الباحثين ذلك أنه لا يخلو مجتمع سياسي منه، كونه مفهوم نسبي مثله مثل الإستقرار السياسي، تزداد حدته في الدولة المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، فالبعض يرى أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الإستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر انها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى اخرون ان التقلبات الوزارية الكثيرة واعمال الشعب وتغيرات النظام نفسه عبر الاطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي، لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشعب فهي مسائل نسبية.

5 - Claude Ake, A Definition of Political Stability, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2, (Jan 1975), p274.

6 - بقدي، ص 51 .

7 - J.Mc cullough, what is political stability! Journal of Political Research, ( May 2008), p23

8 - Dowding & Kimber, p279-281.

9 - رضوان محمود المجالي، اثر الحركات الإحتجاجية في الأردن على الإستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12 (2015)، ص 53 .

10 - Dowding & Kimber, p282.

11 - ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 264-265.

12 - والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة الى تجربة الجزائر، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 39.

\*- الفاعلية: يعرفها لبيست بأنها الأداء الفعلي للنظام أو الى أي حد يحقق النظام السياسي الرضى عن طريق أداءه لوظائفه الرئيسية.

13 - Mary Hawkes Worth and Maurice Kogan, Encyclopedia of Government and politics, volume I, (1992), p123.

14 - هند عروب، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ط1 (الرباط: مطبعة الأمنية، 2009)، ص 60 .

15 - لينة ملكاوي، لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي؟، 2013/9/18، شوهد في:

2021/05/08، أنظر: <https://www.alhurra.com/uae>

- 16 - الزامللي ساجد محمد، الوصاية على العرش في النظم الملكية: دراسة مقارنة بين دساتير دول أوروبا الغربية و دساتير الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 2 (2009)، ص ص 371-372.
- 17 - عرب، ص 157.
- 18 - Zoltan barany, The Arab spring in the kingdoms, Arab Center for Research and Policy Studies, (September 2012 ),p11.
- 19 - نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 464.
- 20 - Sean L.Yom and F.Gregory Gause, Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang on, Journal of democracy, Vol.23, No.4, (october 2012), p 77.
- 21 - حزام، ص 107.
- 22 - محمد شقير، السلطة والمجتمع المدني: اليات التحكم وترسيبات السلوك السياسي بالمغرب، ط1 (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2011)، ص 121.
- 23 - محمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب: مشروع قراءة تأسيسية، ط1 (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1988)، ص ص 295-296.
- 24 - الأيوبي، ص 280.
- 25 - صخري محمد، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، 2020/02/21، شوهد في: 2021/03/22 [/https://www.politics-dz.com](https://www.politics-dz.com)
- 26 - الأيوبي، ص ص 457-458.
- 27 - عرب، ص 77.
- 28 - بياتريس هيبو، التشريح السياسي للسيطرة، ترجمة غازي برو، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص ص 27-28.
- 29 - F. Gregory Gause III, Why reform in the Gulf monarchies is a family feud, in : Marc lynch (ed), Arab Uprisings The Arab Monarchy Debate (United States : George Washington university, 2012), p13
- 30 - أيمن ابراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 434 (2015)، ص 80.

- 31 - غريغوري غوس، ملوك لجميع الفصول: كيف إجتازت الانظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي، مركز بروكنجز الدوحة، سبتمبر 2013، شوهد في: 2020/05/10، أنظر: [/https://www.brookings.edu](https://www.brookings.edu)
- 32 - محمد، ص 428.
- 33 - سمير بلمليح، الملكية المغربية وتحديات الحراك العربي، مجلة مسالك، العدد 22/21 (2012)، ص 14-15.
- 34 - غوس، ص 14.
- 35 - عرب، ص 222.
- 36 - هيبو، ص 53.
- 37 - Oded Eran, Stability in the Kingdom of Jordan, Strategic Assessment , Vol. 17 ,No. 2 ,( July 2014),pp 35-37.
- 38 - هيبو، ص 56.
- 39 - عثمان محمد بخاش، محاولة الانقلاب الفاشل في الأردن، 2021/04/10، شوهد في : <https://resalapost.com/2021/04/05>
- 40 - Gause, p 15.
- 41 - الأيوبي، ص 460-461 .
- 42 - الدسوقي، ص 80.
- 43 - محمد عز العرب، النخبة والإصلاح السياسي في البحرين، 2010/10/01، شوهد في: 2021/03/28 [/https://gulfpolicies.org](https://gulfpolicies.org)
- 44 - Sean L.yom and F. GREGORY GAUSE, Resilient Royals: how Arab monarchies hang on, Journal of democracy, v23, N4, 2012, p83
- 45 - Robert Mabro, Political Dimensions of the Gulf Crisis, Oxford Institute for Energy Studies, (1990), p3.
- 46 - الأيوبي، ص 450.
- 47 - غوس، ص 21.
- 48 - L.yom & F. GAUSE , p84.
- 49 - Mads Qvist Frederiksen, Designed to survive?, The institutional capabilities of Morocco and Jordan, center For Mellemo Studier, (November 2013), p 6.
- 50 - Mohammed El\_Katiri, Morocco Political Stability: Made to Last?, RUSI Newsbrief, ( July 2014), Vol. 34, No. 4, p20.



- 51 - توبي مائيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الايوي، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص36
- 52 - نفس المرجع السابق، ص148-149.
- 53 - زولتان براني، كيف تستجيب الجيوش للثورات ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص ص 258-260.